

انضم الى العلية يعرف التوكيد **قوله** العجبة شرطها علمية في العجبة وتحرك
 الاوسط لزيادة على التلاوة والدليل على اشتراط العلية في العجبة والاكل
 انك لو سميت يد يباح ليد يد وانما اشتراط تحرك الاوسط لانهم لم ينعوا
 ولا لوطا ولم يوجد في كلامهم الا مصر وفاقية العلية والعجبة فدل ذلك على
 العجبة في الاصل لا شرطها مع سكون الوسط والعلية في اشتراط العلية في العجبة
 في الاصل لذا اذا نقل غير علم اعترض عليه احكام كلامهم من الاضافة
 والاف واللام فصا كما انك حنف تضعف اعتبار العجبة من خلاف ما
 اذا نقل علما واما تحرك الاوسط والزيادة على التلاوة فلما في مخالفتها
 من اخذ التي قابلت على اقوى منها فلذلك قابلتها فلم يكن لها
 معها اثر **قول** لا اجمع شرطه صيغة مستهوى اجمع تغيرها كما وجد
 هذا اجمع هو احد ما يقوم مقام عدلين وصحة وسببه انه يصح
 مستهوى اجمع كما انه جمع تيان عاونا تحقيقا في نحو اكلت فليد جمع اكلت
 جمع كلبا وتقدر في نحو فاضل وسممه لانه على تلك الصيغة واجري
 مجراه وهذا اولى من قول الاكثرين انه جمع لانظير له في الاحاد
 فان ذلك منقوض بافلس ويايه وهو اكثر من ان يحصى فافعل
 جمع لانظير له في الاحاد فكان حديرا بان منقوع من الصرف و
 اجاب بعضهم عن ذلك بانه قد جاء بفعل في واحد التانيث
 كالبية في لغرد رديه والتانيث لا يعتمد بها على البنية فقد صح محي
 افعل في الواحد وهذا فاسد لانه لا لغرد رديه وثانيا نادرا
 وانادرا لا اعتداد به كما في براويل في ذلك البنية القابل هو رديه وثالثا

خفته فاما اذا تحرك الاوسط لم يحصل فيه مع تلك الخفة المتعاقبة
 وكذلك اذا كان مع العجبة وان سكن وشطه فانها وان لم تكن معه
 سببا لما استدرك ان العجبة لا يكون مع التانيث الساكن الاوسط شيئا
 كما توهمه بعضهم فهي مقولة للتانيث حتى يفتح تاثيره فلا يلزم من
 نفيها امر التانيث موحدة ان تختص به مستقلة في مع الصرف
 وهذا يجوز مره لانه لم يوجد فيه ولا على شرطه المتعدي كل واحد
 منها في الخفة لانها على البدل وشغور ذلك لانه وان لم يرد على
 تلاته وليس معه عجمه فانه متحرك الاوسط وحوز متعدي لانه مع
 العجبة على ما ذكرناه **قوله** **قال** **اشتمى** به **مد** **كوز** **شرطه** **الزيادة**
 يعني فان سمي بالموت المعنوي لان الكلام فيه فالضمة له وانما
 اشتروا في المعنوي الزيادة اذا سمي به فذكر لان التانيث المعنوي
 باعتبار مدلوله قد فات بتسميه المذكور به فلم يبق الا اعتبار
 اللفظ باعتبار الزيادة على التلاوة لانه فيه بمثابة التانيث
 وضاقية تاويل يعتبر مادون ذلك الفوات المعنوي وفوات ما
 يقدر بالنا والمزي يدل على ذلك تصغيرهم ودمها بعد صيغة وعرف
 بعقرب قول على ان الحرف الزايد نابت مناب التانيث واعتبر الزايد
 ولم يعتبر في قدم اذ لا يفتي بقوم مقام التانيث والمفتي قد زال اعتبار
 كما تقدم **قال** **المعزفة** شرطها ان تكون علمية لان فيه
 المعارف اما مبنية كالمضرات واسماء الاشارة والموصولات
 فلا دخول لها في هذا الباب واما معزفة باللام او مضافه وتلك
 وان كانت معرفة فتحكمها حكم المنصرف على ما سياتي في آخر وهذا
 انها يكون اذا لم يجعل تعريف باب التوكيد فضلا ولم يعتد به
 ايضا فاما اذا اعتد به في منع الصرف مثل مررت بالقوم اجمع وسمعه

واحد من شرطه ان يكون مع العجبة
 يعني فان سمي بالموت المعنوي لان الكلام فيه فالضمة له وانما اشتروا في المعنوي الزيادة اذا سمي به فذكر لان التانيث المعنوي باعتبار مدلوله قد فات بتسميه المذكور به فلم يبق الا اعتبار اللفظ باعتبار الزيادة على التلاوة لانه فيه بمثابة التانيث وضاقية تاويل يعتبر مادون ذلك الفوات المعنوي وفوات ما يقدر بالنا والمزي يدل على ذلك تصغيرهم ودمها بعد صيغة وعرف بعقرب قول على ان الحرف الزايد نابت مناب التانيث واعتبر الزايد ولم يعتبر في قدم اذ لا يفتي بقوم مقام التانيث والمفتي قد زال اعتبار كما تقدم قال المعزفة شرطها ان تكون علمية لان فيه المعارف اما مبنية كالمضرات واسماء الاشارة والموصولات فلا دخول لها في هذا الباب واما معزفة باللام او مضافه وتلك وان كانت معرفة فتحكمها حكم المنصرف على ما سياتي في آخر وهذا انها يكون اذا لم يجعل تعريف باب التوكيد فضلا ولم يعتد به ايضا فاما اذا اعتد به في منع الصرف مثل مررت بالقوم اجمع وسمعه

ان